Netherlands Institute for Multiparty Democracy
المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب

تحليل ميزانيات الأحزاب السياسية الأردنية

حزيران 2019
إعداد وائل أبو عنزة
حقوق النشر (CC) لاهاي، هولندا NIMD (CC) هذا المنشور ملك للمعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب (NIMD) يمكن استخدام محتوى هذا المنشور أو أجزاء منه مجانيًا من قبل الآخرين طالما أنه سيتم الإشارة إلى المرجع الأصلي. إن محتوى هذا البحث هو مسؤولية المؤلف ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أنه يعكس موقف المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب تمت كتابة هذا البحث في الأصل باللغة الإنجليزية.
الفهرس

الإيرادات ................................................................. 4

إجمالي الإيرادات ....................................................... 5

إيرادات الحكومة ...................................................... 7

اشتراكات الأعضاء ................................................... 9

التراعات ................................................................. 13

إيرادات أخرى ......................................................... 16

النفقات ................................................................. 19

نفقات الرواتب .......................................................... 19

نفقات الإيجارات ....................................................... 22

نفقات الأنشطة الحزبية ............................................ 26

نفقات التوعية ........................................................ 29

نفقات الاستهلاك ....................................................... 32

العجوزات / الفوائض .................................................. 34

النفقات الأخرى ....................................................... 35

ملاحظات ................................................................. 66

الاستنتاجات .......................................................... 67

التصويت ................................................................. 68
المقدمة

على غرار أي ميزانية، تحدد نفقات أي مؤسسة أولوياتها، وبالتالي إتجاهها العام. لأغراض هذا التحليل، تم اختيار عينة من 15 حزب سياسي (الحزب الشيوعي الأردني، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب العدالة والإصلاح، حزب الشعب الأردني الديمقراطي (حشد)، حزب المؤتمر الوطني (زمزم)، حزب التيار الوطني، حزب جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمين)، حزب البلد الأصلي، حزب الجبهة الاشتراكية الموحدة، الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني، حزب الحركة القومية، الحزب الوطني الدستوري، حزب الوسط الإسلامي، حزب الرسالة). تمثل الأحزاب المختارة إيديولوجيات مختلفة، وقد تمت تأسيسها في فترات زمنية وظروف مختلفة. ويهدف التحليل إلى تقديم لمحة عن سلوك الأحزاب من خلال ميزانياتها المعلنة، وتوليد استنتاجات، واقتراح توصيات لتعزيز ممارسات الإنفاق الحزبي. تم إجراء التحليل على أساس تفصيل ميزانيات الأحزاب سالفة الذكر لعام 2017، وتحديد بنود الميزانية المستهدفة بناءً على تقسيم محدد مسبقًا.

الإيرادات

تعتمد الأحزاب السياسية الأردنية اعتمادًا كبيرًا على الإعانات الحكومية الموزعة على أساس نصف سنوي كما هو منصوص عليه في النظام المالي لدعم الأحزاب السياسية. ومع ذلك، أثبتت بعض الأحزاب أنها قادرة على "العمل" من خلال الاعتماد على مصادر دخل أخرى، وفي بعض الحالات دون تمويل على الإطلاق. تستكشف الأقسام التالية الاتجاهات المختلفة لعائدات الأحزاب وكيف تؤثر على أدائها.
الحزب الذي حقق أكبر قدر من الإيرادات في عام 2017 كان جبهة العمل الإسلامي حيث تجاوزت إيراداتته 200,000 دينار أردني، تلاه حزب الوسط الإسلامي بمبلغ 150,000 دينار أردني وحزب الشعب الديمقراطي (حشد) بمبلغ 120,000 دينار أردني. أما بالنسبة لباقي الأحزاب فتراوحت الإيرادات حول الـ50,000 دينار أردني والتي تمثل غالبيتها الإعانات الحكومية بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى مثل التبرعات واشتراكات الأعضاء، باستثناء حزب المؤتمر الوطني (زمزم)، والحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني، وحزب الوسط الإسلامي، والحزب الوطني الدستوري، حيث سجل حزب المؤتمر الوطني أقل مقدار من الإيرادات (حوالي 20,000 دينار) لأنه لم يتلق أي دعم حكومي منذ تأسيسه كونه حديث التأسيس ولم يصبح مؤهلاً لتلقي أي دعم حكومي وفقا للتعليمات الواردة في اللائحة الداخلية لدعم الأحزاب السياسية في الوقت الذي قدم فيه تقرير التدقيق. بينما سجل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني أعلى قليلاً من زمزم ولكنه كان مؤهلاً للحصول على دفعة واحدة من الحكومة حيث أن لم يتم تأسيسه منذ زمن طويل. أما بالنسبة للحزب الدستوري الوطني، فيبدو أن الحزب قد ارتكب بعض المخالفات ضد بعض بنود النظام المالي لدعم الأحزاب السياسية مما جعله غير مؤهلاً لتلقي كامل مبلغ الدعم. أما بالنسبة لحزب الوسط الإسلامي فيبدو أن الحزب لم يتلق أي دعم على الاطلاق حسب ما هو مبين في ميزانيته.
الشكل 1: إجمالي إيرادات الأحزاب السياسية لعام 2017
لا تزال الإعانات الحكومية أكبر مساهم في إيرادات الأحزاب السياسية، ولكن تمكنت بعض الأحزاب من تقليل اعتمادها على الإعانات الحكومية من خلال تفعيل خيارات أخرى مثل التبرعات، أو جمع الاشتراكات من أعضائها. توضح الأرقام التالية المبالغ الإجمالية للإعانات المقدمة للأحزاب من الحكومة ونسبتها النسبية مقارنة بالإيرادات بأكملها.

الشكل 2: إجمالي الإعانات الحكومية المقدمة للأحزاب السياسية 2017
الشكل 3: نسبة الإعانات الحكومية من إجمالي إيرادات الأحزاب السياسية 2017
من بين 15 حزبا سياسيا تم اختيارها لهذه الدراسة، تلقت 9 أحزاب فقط مبلغ الدعم الكامل بينما حصلت 4 أحزاب على جزء منه. إما بسبب الخروقات التي ارتكبته مثل حزب حشد، وحزب التيار الوطني، والحزب الوطني الدستوري، أو بسبب حقيقة أنهم أنشئوا حديثا ولم يصبحوا مؤهلين لتلقي مبلغ كامل دعم مثيل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني. أما بالنسبة لحزب الوسط الإسلامي وزمزم، فلم يتلقوا أي دعم حيث أن الأول قد يكون أرتكب مخالفات جعلته غير مؤهل لتلقي الدعم وهذا من باب التحليل وليس كمعلومة، في حين أن الأخير لم يصبح مؤهلا لتلقي الدعم لأنه تم إنشاؤه حديثا.

من بين الأحزاب التي تلقت كامل مبلغ الدعم، سجل حزب البلد الأمين الأعلى اعتمادًا على الإعانات الحكومية التي بلغت 100٪ من إجمالي الإيرادات لعام 2017. بينما سجل حزب جبهة العمل الإسلامي أدنى اعتمادًا على الإعانات الحكومية (24٪)، وهي نسبة مثيرة للإعجاب خاصة إذا ما قورنت بالأحزاب الأخرى. سجل حزب حشد حزب المصري القومي الثاني بنسبة بلغت 25٪، ولكن كما ذكرنا سابقاً، لم يتلق حزب حشد كامل مبلغ الدعم في عام 2017، ففي حال كان قد تلقى كامل مبلغ الدعم كان من الممكن أن يزيد الاعتماد على الإعانات الحكومية إلى 35٪ على الأقل. وينطبق نفس الشيء أيضًا على الحزب التيار الوطني الذي سجل معدل اعتماد بنسبة 53٪ ولكنه لم يتلق المبلغ بالكامل، وفي كان قد حصل عليه، فإن معدل الإعتماد كان سيصل إلى 67٪ على الأقل. إن حزب جبهة العمل الإسلامي هو الحزب الوحيد الذي حصل على كامل مبلغ الدعم وممكن من تحقيق أدنى اعتماد على الإعانات الحكومية.

تجرد الإشارة إلى أن بعض الأحزاب التي حصلت على مبلغ الدعم الكامل قد أبلغت عن مبلغ 295,923 دينارًا بدلاً من 50,000 دينارًا، وهو ما يمثل في الأساس مطالبة الأحزاب بدفع رسوم "أختم" بقيمة 75 دينارًا للحكومة عند تلقي الدعم، لذلك تقوم بعض الأحزاب بخصم مبلغ الرسوم من الدعم بينما يحتفظ به البعض الآخر ويدرجه كنفقات. لذلك، لا يتعدي الموضوع كونه طريقة محاسبية مختلفة.

اشتراكات الأعضاء

بشكل عام، توفر اشترات الأعضاء مصدرا هاما للدخل للأحزاب. من بين الأحزاب التي تم اختيارها لهذا التحليل، يبدو أن هذا الخيار لم يتم تنشيطه أو استخدامه بشكل صحيح، ولم يتم إيلاء الكثير من الاهتمام. كما سأرى في الأشكال أدناه، فإن الإيرادات الناتجة عن الاشتراكات ضئيلة ولا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات.
كما هو مبين في الشكل 4، تمكن حزب جبهة العمل الإسلامي من جمع أكبر قدر من اشترات الأعضاء البالغة 28,000 دينار. هذا يدل على أن الحزب لديه آلية فعالة لجمع الاشترات، والتي هي علامة على المؤسسية الحزبية، وقاعدة الأعضاء الكبيرة. الأحزاب التي تلت ذلك هي حزب حشد وحزب التيار الوطني مسجلين 26,000 دينار و 18,000 دينار على التوالي.

من حيث النسبة المئوية لإيرادات الاشترات من إجمالي الإيرادات، سجل حزب التيار الوطني أعلى نسبة حيث وصلت إلى 34٪، يليها حزب حشد بنسبة بلغت 22٪، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطية بنسبة بلغت 15٪. على الرغم من تسجيل حزب جبهة العمل الإسلامي أكبر قدر من اشترات الأعضاء، إلا أن النسبة المئوية لاشترات الأعضاء من إجمالي الإيرادات بلغت 14٪ فقط، ويعزى ذلك أساسًا إلى وجود مصادر أخرى للإيرادات تتجاوز اشترات الأعضاء. تجدر الإشارة إلى أن ثلاثة أحزاب (حزب العدالة والإصلاح، حزب البلد الأمين، والحزب الاجتماعي الديمقراطي الأردني) من أصل 15 حزباً لم يبلغوا عن أي إيرادات من اشترات الأعضاء.
الشكل 4: إجمالي عدد اشتراعات الأعضاء لكل حزب 2017
الشكل 5: النسبة المئوية لاشتراكات الأعضاء في إجمالي الإيرادات لكل حزب 2017

<table>
<thead>
<tr>
<th>الحزب</th>
<th>النسبة المئوية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>حزب الشيوعي الأردني</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الشعب حزب الوحدة</td>
<td>15</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الشعب حزب العدالة حزب التيار الديمقراطي</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الاتحاد الحزب الشيوعي العربي والإصلاح الديمقراطي (حشد)</td>
<td>22</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب التيار الوطني</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب العدالة والتنمية</td>
<td>34</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب العدالة والتنمية</td>
<td>14</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب العدالة والتنمية</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب العدالة والتنمية</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب العدالة والتنمية</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب العدالة والتنمية</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب العدالة والتنمية</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب العدالة والتنمية</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب العدالة والتنمية</td>
<td>5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الحزب العربي عنصر حزب العدالة والتنمية
الحزب العربي عنصر حزب العدالة والتنمية
الحزب العربي عنصر حزب العدالة والتنمية
الحزب العربي عنصر حزب العدالة والتنمية
الحزب العربي عنصر حزب العدالة والتنمية
التبرعات

كما هو الحال مع اشتركات الأعضاء، تظل التبرعات منطقة غير مستكشفة بالنسبة للعديد من الأحزاب السياسية الأردنية، وعلى الرغم من أنه يمكن عزو هذا إلى عدم الاهتمام بالأحزاب من قبل عامة الناس، أو قاعدة الدعم الصغيرة، أو عدم وجود ثقافة تشاركية تدفع الناس إلى التبرع، فعلى الأحزاب أن تحاول على الأقل تحسين أعضائها و/أو أنصارها للتبرع للحزب، لتمكينهم بشكل أفضل من خدمة أُغراضهم ودعم مهمة الحزب.

فيما يتعلق بالتبرعات، تمكن حزب الوسط الإسلامي من صنع مفاجأة حيث جمع ما يقارب 148,000 دينار في شكل تبرعات، متفوقاً على حزب جبهة العمل الإسلامي الذي جمع 126,000 دينار وحاز نزولاً بقيمة أقل بمبلغ 22,000 دينار، تلاها حزب حشد الذي جمع 58,000 دينار، بينما جمع حزب المؤتمر الوطني (زمزم) 19,000 دينار. وهذا أيضًا مؤشر على الدعم القوي لهذه الأحزاب والمؤسسة الحزبية، وطالما تحتل الفاعلية، ما يثير الاهتمام هنا هو أن الأحزاب التي جاءت بعد حزب الوسط الإسلامي وجبهة العمل الإسلامي كانت أحزابًا لم تحتل على مبلغ الدعم الكامل مثل حزب حشد أو لم تتلقى على الإطلاق، كما في حالة حزب المؤتمر الوطني (زمزم)، مما يشير إلى أنه في أوقات الأزمات المالية يمكن للأحزاب أن تحرك قواعدها لجمع الأموال لدعم عملياتها، وبالتالي فهي على استعداد إلى حد ما في حال اضطلاع نظام تمويل أكير صرامة من الحكومة على أن يكونوا أكثر نشاطًا في طلب الدعم من قواعدهم.

حقق حزب الوسط الإسلامي أعلى نسبة من التبرعات مقارنة بإجمالي الإيرادات حيث بلغت 99٪، يليه حزب المؤتمر الوطني (زمزم) بنسبة 93٪، وحزب جبهة العمل الإسلامي 61٪، حزب حشد 48٪، وحزب التيار الوطني 12٪.
الشكل 6: إجمالي إيرادات التبرعات لكل حزب 2017
لشكل 7: نسبة التبرعات إلى إجمالي الإيرادات لكل حزب 2017

<table>
<thead>
<tr>
<th>حزب</th>
<th>نسبة التبرعات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الحزب الشيوعي الأردني</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب البعث العربي الاشتراكي</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب العدالة والإصلاح</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الشعب الاشتراكي الأردني (حشد)</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الجهاد الاسلامي</td>
<td>48</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الجبهة الاشتراكية</td>
<td>93</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب جبهة حزب التيار الاجتماعي (زمزم)</td>
<td>61</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الحزب الايرلندي</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>حزبheap</td>
<td>0</td>
</tr>
</tbody>
</table>
إيرادات أخرى

تشكل الإيرادات الأخرى رسومًا لتسجيل الأعضاء الجدد كما في حالة حزب جبهة العمل الإسلامي وزمزم، وإيرادات المطبوعات كما في حالة حزب حشد، أو كما في حالة الحزب الشيوعي حيث توجد قضية ضد موظف سابق في الحزب سرق أموال الحزب واتسب الحزب حكماً لصالحه وتتم استرداد الأموال. عادة لا تشمل هذه الإيرادات مبالغ كبيرة ولا يتم الاعتماد عليها كثيرًا. ومع ذلك، تم تسجيل إشارة مثيرة للاهتمام حول "عوائد الاستثمار" في سجلات حزب جبهة العمل الإسلامي بمبلغ 1,067 دينار. على الرغم من أن هذا ليس مبلغًا كبيرًا، إلا أنه يظل حقيقة مثيرة للاهتمام أن حزبًا يقوم باستثمارات ويستخدم عوائد هذا الاستثمار لدعم الأنشطة الحزبية. تم تسجيل مبالغ إيرادات أخرى مثل "عوائد التأجير" بقيمة 250 دينارًا لدى الحزب العمالي الإجتماعي الأردني، بينما تم تسجيل "عوائد الفوائد" بقيمة 196.174 دينارًا للحزب الوطنى الدستوري. من المهم أن يتم تعليم مثل هذه الممارسات على الأحزاب الأخرى ويمكن أن تلعب وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية دورًا رئيسيًا في التعريف بها وتقديمها للأحزاب.
الشكل 8: إجمالي "الإيرادات الأخرى" لكل حزب 2017
الشكل 9: النسبة المئوية لـ "الإيرادات الأخرى" من إجمالي الإيرادات لكل حزب 2017
النفقات

باستثناء بعض النفقات الرأسمالية مثل المختارات هنا وهناك، تذهب الغالبية العظمى من نفقات الأحزاب إلى النفقات الجارية مثل الرواتب والإيجار وتكاليف إدارة أخرى. مما يترك القليل جدًا للأنشطة الحزبية أو أنشطة التواصل مع الجمهور التي من المتوقع أن تكون جوهر مهمة الحزب وتساعد الأحزاب على تقديم رسالتهم للجمهور والحصول على دعم إضافي. يمكن رؤية هذا التوجه في جميع الأحزاب باستثناءات قليلة، مما يرسل رسالة خاطئة حول هدف الأحزاب التي لا تماس وجودًا نشطًا بين الجمهور.

نفقات الرواتب

تشمل الرواتب جزء كبير من نفقات الأحزاب، ولكن كمؤسسة غير هادفة للربح، فمن المستحسن أن لا تتجاوز نفقات الأحزاب على الرواتب حاجز 20% من إجمالي نفقاتها. كما هو موضح في الشكل أدناه، تجاوزت بعض الأحزاب هذا الحاجز بهاميش كبير.

بالأرقام المطلقة، سجل حزب جبهة العمل الإسلامي أعلى مبلغ من النفقات على الرواتب، حيث بلغ مجمل الإنفاق 44,000 دينار، تلاه حزب حشد بمبلغ 29,000 دينار، وحزب الوحدة الشعبيةwagoni démocratique بمبلغ 25,000 دينار. ومع ذلك، عند مقارنة نفقات الرواتب كنسبة مئوية من إجمالي النفقات، يختلف المنظور بشكل كبير. حيث سجل الحزب الديمقراطي الإشتراكي الأردني أعلى نسبة روتاب إلى إجمالي النفقات بنسبة 52%، يليه حزب الوحدة الشعبيةwagoni démocratique بنسبة 37%، و 33% لكل من الحزب الدستوري الوطني وحزب الرسالة. بينما سجل حزب المؤتمر الوطني أقل نسبة لتصل إلى 11% بالنسبة إلى جبهة العمل الإسلامي وعلى الرغم من ارتفاع الرواتب المدفوعة سنوياً، لم تتجاوز النسبة 19%، نظرًا لوجود نفقات أخرى تهيمن على القائمة.
الشكل 10: إجمالي نفقات الرواتب لكل حزب 2017
الشكل 11: النسبة المئوية لنفقات الرواتب من إجمالي النفقات لكل حزب 2017
تشمل الإيجارات أيضًا على جزء كبير من نفقات الأحزاب. كما هو الحال مع الرواتب، لا ينصح أن يتجاوز إجمالي مبلغ نفقات الإيجار 20٪ من إجمالي الإنفاق. باستثناء ثلاث أحزاب وهي الحزب الشيوعي الأردني، وحزب حشد، وحزب المؤتمر الوطني، تجاوزت باقي الأحزاب نسبة 20٪، بعضها بهواسم كبيرة. كان لدى حزب جبهة العمل الإسلامي أعلى مبلغ من النفقات على الإيجارات بهامش كبير مقارنة بالأحزاب الأخرى في مجموعة العينة. ومع ذلك، فإن نسبة نفقات الإيجارات من إجمالي النفقات لم تتجاوز 29٪. يمكن تبرير ذلك من خلال حقيقة أن جبهة العمل الإسلامي لديه أكبر عدد من الفروع متجاوزا الأحزاب الأخرى بهامش كبير حيث تصل إلى 38 فرعًا موزعة على 12 محافظة، في حين أن حزب التيار الوطني لديه فرع واحد فقط وينفق مبلغًا سنويًا قدره 23,000 ي. على الإيجارات، مما يجعله الحزب الأقل كفاءة في هذا الجانب. من حيث نسبة نفقات الإيجار، سجل حزب العدالة والإصلاح أعلى نسبة وصلت إلى 56٪ مع 7 فروع موزعة على 7 محافظات، تلاه حزب التيار الوطني بنسبة 39٪، وحزب البعث العربي الاشتراكي بنسبة 30٪.
الشكل 12: إجمالي نفقات الإيجار لكل حزب 2017
الشكل 13: النسبة المئوية لنفقات الإيجار من إجمالي النفقات لكل حزب 2017
الجدول 1: فروع الأحزاب السياسية عبر المحافظات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الحزب</th>
<th>عدد المحافظات</th>
<th>عدد الإفرع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الحزب الشيوعي الأردني</td>
<td>5</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي</td>
<td>5</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب البعث العربي الاشتراكي</td>
<td>6</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب العدالة والإصلاح</td>
<td>7</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)</td>
<td>6</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب المؤتمر الوطنى (زمزم)</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب التيار الوطني</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب جبهة العمل الإسلامي</td>
<td>12</td>
<td>38</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب البلد الأمين</td>
<td>4</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الجبهة الأردنية الموحدة</td>
<td>4</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني</td>
<td>6</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الحركة القومية</td>
<td>4</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>الحزب الوطني الدستوري</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الوسط الإسلامي</td>
<td>10</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>حزب الرسالة</td>
<td>7</td>
<td>5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الأرقام حسب احصائيات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية 2018
نفقات الأنشطة الحزبية

تمثل نفقات الأنشطة الحزبية الجزء الأكثر أهمية في تخطيط وميزانية أي حزب. لذلك، سيتم التركيز بشكل خاص على هذا القسم للتمييز بين الأحزاب النشطة وغير النشطة. لغرض هذا التحليل، أدرجت فقط بنود الميزانية التي تم الإبلاغ عنها صراحةً باعتبارها "عملًا حزبيًا" مثل المؤتمرات أو البعثات أو الفعاليات أو الانتخابات أو دعم النواب أو ائتلافات الأحزاب كنفقات حزبية. لا تعتبر المصروفات المُدرجة تحت "الضيافة" نفقات حزبية ما لم يذكر أنها كانت لحدث حزبي. قد لا تكون هذه القائمة شاملة وتعطي الصورة الكاملة لأعمال الأحزاب، ومع ذلك ينبغي أن توفر معلومات هامة لصانع القرار وأي شخص ينظر إلى الشؤون المالية للحزب.
الشكل 14: إجمالي نفقات الأنشطة الحزبية لكل حزب 2017
الشكل 15: النسبة المئوية للنفقات الحزبية من إجمالي النفقات لكل حزب 2017
بالأرقام المطلقة، سيطر حزب جبهة العمل الإسلامي على قائمة النفقات الحزبية حيث بلغت 63,000 دينار، تلاه بفارق ضئيل حزب الوسط الإسلامي بتسجيل 60,000 دينار، وسجل الحزب الشيوعي الأردني 18,000 دينار. لم يكن لدى حزب العدالة والإصلاح، وحزب حشد، والحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني، وحزب التيار الوطني أي نفقات "حزبية" مدرجة في ميزانياتهما المبلغ عنها. كما أن نفقات الحزب الشيوعي الأردني كانت مخصصة للمشاركة في انتخابات اللامركزية والبلدية لعام 2017، أما بالنسبة إلى جبهة العمل الإسلامي فقد تراوحت النفقات بين إجراء فعاليات حزبية ودعم مكاتب النواب والمؤتمرات.

من حيث النسبة المئوية، سجل حزب الوسط الإسلامي أعلى نسبة مئوية من النفقات الحزبية مقارنة بإجمالي النفقات بنسبة بلغت 40٪، تلاه الحزب الشيوعي الأردني مسجلاً 29٪، وحزب جبهة العمل الإسلامي بتسجيل 27٪، وحزب الحركة القومية بنسبة 25٪.

نفقات التوعية الحزبية

إن نفقات التوعية الحزبية لها أهمية كبيرة في العمل الحزبي وتكمل أي أنشطة أخرى تقوم بها الأحزاب مثل المؤتمرات والفعاليات. لغرض هذا التحليل، تم إدراج أي بنود في الميزانية مثل طباعة الصحف أو إعلانات الصحف أو تطوير موقع الويب ضمن نفقات التوعية.

كما هو موضح في الأشكال أدناه، تخصص جميع الأحزاب مبالغًا للتوعية بقيم مختلفة، باستثناء حزب البعث الحزبي الاشتراكي الذي لا تضمن ميزانيته أي بنود ذات صلة بالتوعية. الحزب الذي لديه أكبر قدر من نفقات التوعية بالقيمة المطلقة والنسبية على حد سواء هو حزب حشد حيث سجل 30,000 دينار و22٪ على التوالي، تلاه الحزب الشيوعي الأردني مسجلاً 10,000 دينار و16٪ على التوالي.
الشكل 16: إجمالي نفقات التوعية الحزبية لكل حزب 2017
الشكل 17: النسبة المئوية ل النفقات التوعية الحزبية إلى إجمالي النفقات لكل حزب 2017.
نفقات الاستهلاك

تشير نفقات الاستهلاك إلى مقدار الاستهلاك في الأصول الثابتة، وعلى الرغم من أنها ليست نفقات فعلية، فمن حيث المبدأ المحاسبي، فهي مدرجة في قائمة النفقات، وينبغي إبرازها. أدناه قائمة نفقات الاستهلاك لكل حزب.

الشكل 18: مصروفات الاستهلاك لكل حزب 2017
الشكل 19: نفقات الاستهلاك النسبة المئوية إلى إجمالي النفقات لكل حزب 2017
العجزات / الفوائض

يشير العجز أو الفائض في ميزانية الحزب إلى مستوى التخطيط لدى الحزب. عادةً ما يكون السيناريو الأفضل هو إنفاق المبلغ المحدد وفقًا للميزانية المقدرة. أما عند وجود عجز أو فائض لدى الحزب فقد يشير هذا إلى أن الحزب قد انحرف عن خطته الأصلية أو واجه نفقات لم يتم إحسابها مسبقاً، مما قد يشير في كلتا الحالتين إلى فشل في التخطيط.

لقد تكبد حزب جبهة العمل الإسلامي أعلى مبلغ عجز بقيمة 24,000 دينار، يليه حزب حشد مسجلاً 16,000 دينار. الأحزاب الوحيدة التي سجلت فائضاً في الميزانية هي الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني بقيمة 7,811 دينار، وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي سجل 3,214 دينارًا، وحزب العدالة والإصلاح مسجلاً 2,019 دينار، وحزب البلد الأمين مسجلاً 568 دينار، يليه حزب زمزم مسجلاً 3 دنانير. فيما يلي أرقام العجز / الفائض للأطراف المختارة لعام 2017.
الشكل 20: العجز / الفائض لكل حزب 2017

النفقات الأخرى

النفقات الأخرى هي جميع النفقات الأخرى التي لم تدرج في الأقسام أعلاه. وتشمل هذه النفقات فواتير الماء والكهرباء والإنترنت والهواتف ونفقات الصيانة والصيانة والنقل وغيرها. تحوَّم نسبة هذه النفقات بين 20 إلى 25 في المائة من إجمالي النفقات.
أبرز الملامح المالية للأندية
شكل 21: الحزب الشيوعي الأردني (بآلاف)
شكل 22: الحزب الشيوعي الأردني (النسب)
شكل 23: حزب الوحدة الشعبية (بألاف)
شكل 24: حزب الوحدة الشعبية (النسب)
شكل 25: حزب البعث العربي الاشتراكي (بألاف)
شكل 26: حزب البعث العربي الاشتراكي (النسب)
شكل 27: حزب العدالة والإصلاح (بألاف)
شكل 28: حزب العدالة والإصلاح (النسب)
شكل 28: حزب الشعب الديمقراطي الأردني - حشد (بآلاف)
شكل 29: حزب الشعب الديمقراطية الأردني - حشد (نسب)
شكل 30: حزب المؤتمر الوطنز - زمزم (بآلاف)
شكل 31: حزب المؤتمر الوطني - زمزم (نسب)
الشكل 32: حزب التيار الوطني (بـآلاف)
الشكل 32: الحزب الوطني الحالي (النسبة)
شكل 33: حزب جبهة العمل الإسلامي (بآلاف)
شكل 34: حزب جبهة العمل الإسلامي (النسب)
شكل 36: حزب البلد الأمين (النسب)
شكل 35: حزب الجبهة الأردنية الموحدة (بألاف)
شكل 35: حزب الجبهة الأردنية الموحدة (النسب)
شكل 36: الحزب الاشتراكي الديمقراطي الأردني (بألاف)
شكل 37: الحزب الاشتراكي الديمقراطي الأردني (النسب)
شكل 38: حزب الحركة القومية (بآلاف)
شكل 39: حزب الحركة القومية (النسب)
الشكل 40: الحزب الدستوري الوطنى (بآلاف)
الشكل 41: الحزب الدستوري الوطني (النسب)
شكل 42: حزب الوسط الإسلامي (بآلاف)
شكل 43: حزب الوسط الإسلامي (النسب)
شكل 44: حزب الرسالة (بآلاف)
شكل 45: حزب الرسالة (النسب)
ملاحظات

شارك الحزب الشيوعي في انتخابات اللامركزية والبلدية لعام 2017، حيث كان إجمالي الإنفاق على الانتخابات هو 11,784 دينار أردني. فاز الحزب الشيوعي في قضية ضد عضو سابق بقيمة 9,320 دينار أردني (إيرادات أخرى). يتم صرف الجزء الأكبر من نفقات التوعية الحزبية للحزب الشيوعي على طبع جريدة، يعزى عجز حزب حشد بشكل رئيسي إلى نفقات طباعة الصحف تمثل نفقات التوعية الخاصة بحزب حشد بشكل أساسي نفقات طباعة الصحف. تمثل الإيرادات الأخرى لحزب حشد عائدات المطبوعات. تمثل عائدات زمزم الأخرى عائدات تسجيل الأعضاء. حزب جبهة العمل الإسلامي هو الحزب الوحيد الذي قام بالإبلاغ عن بند "عائدات الاستثمار" بإجمالي 1,067 دينار أردني. أبلغ الحزب الديمقراطي الإجتماعي عن بند "عائدات منشآت التأجير" بمبلغ إجمالي قدره 250 دينار. أبلغ الحزب الوطني الدستوري عن بند "عوائد الفوائد" بمبلغ إجمالي قدره 196 دينارًا. كان حزبا حشد وجبهة العمل الإسلامي هما الحزبان الوحيدان اللذان أبلغوا عن نفقات "التأمين الصحي" لموظفيهما، بمبلغ 1,086 دينار و 16,726.280 دينار على التوالي. أحزاب حشد وجبهة العمل الإسلامي والحركة القومية وحزب الوسط الإسلامي هي الأحزاب الوحيدة التي أبلغت عن "مساهمات في الضمان الاجتماعي" في نفقاتها.
الاستنتاجات

• لا تزال معظم الأحزاب تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الإعانات الحكومية لتعمل، وبدونها سيخفيف معظمها.
• لا تزال اشتراعات الأعضاء والتبرعات مصدر دخل غير مكتشف للعديد من الأحزاب.
• أظهرت بعض الأحزاب القدرة على تأمين الأموال اللازمة للعمل في أوقات الشدة المالية.
• يظل الانخراط في استثمارات أو موارد أخرى مثل تأجير المرافق وعوائد الفوائد لتأمين دخل إضافي للأحزاب منطقة غير مستكشفة باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي والحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الوطني الدستوري الناشطين.
• يذهب جزء كبير من نفقات الأحزاب إلى الرواتب والإيجارات، ولا يبقى سوى القليل للغاية للقيام بأنشطة حزبية، مما يشير إلى أن الأحزاب لا ترقى إلى مستوى مبادئها.
• هناك عدد قليل جدًا من الأحزاب التي تحتفظ بآلية تواصل منظمة مثل الصحف وغيرها من أدوات التواصل مع الجمهور.
• تعاني معظم الأحزاب من العجز، حتى عند تلقي المبلغ الإجمالي للإعانات الحكومية.
• يظل الانخراط مستكشفًا باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي والحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الوطني الدستوري الناشطين.
الوصيات

- يجب تقديم الدعم التقني للأحزاب لتفعيل سجلات عضويتها وجمع اشتراكات العضوية. وينطبق الشيء نفسه على التبرعات المقدمة من مؤيدي الحزب والجمهور يمكن للمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب تقديم هذا النوع من الدعم للأحزاب السياسية للبدء في تضمينه في خططها الإستراتيجية.

- يجب تقديم الدعم التقني للأحزاب السياسية للمشاركة في الاستثمارات التي تجلب دخلاً إضافياً إلى الأحزاب للمساعدة في دعم وظائف وأنشطة الأحزاب. يمكن للمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب تقديم هذا النوع من الدعم للأحزاب السياسية للبدء في تضمينه في خططها الإستراتيجية.

- يجب تقديم الدعم التقني للأحزاب السياسية لاستخدام آليات التوعية الحزبية المختلفة مع الجمهور. يمكن للمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب تقديم هذا النوع من الدعم للأحزاب السياسية للبدء في تضمينه في خططها الإستراتيجية.

- يجب تقديم الدعم التقني للأحزاب السياسية لتعزيز تخطيطها المالي لتجنب العجز في الميزانية. يمكن للمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب تقديم هذا النوع من الدعم للأحزاب السياسية للبدء في تضمينه في خططها الإستراتيجية.

- يجب تقديم الأنظمة الخاصة بدعم الأحزاب السياسية لتحفيز الأحزاب على أن تصبح نشطة سياسياً أكثر وأن تبدأ بالتركيز أكثر على الأنشطة الحزبية والتوعية الحزبية بدلاً من إنفاق الجزء الأكبر من مواردها على الرواتب والإيجارات. يمكن للمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب تفسيح الحوار مع أصحاب المصلحة المعينين لاقتراح تعديلات، وكذلك تقديم توصيات من قبل الخبراء المحليين والدوليين لتعديل الأنظمة وجعلها أكثر تحفيزاً للعمل الحزبي.
Democracy starts with dialogue.